

لجنة التحقيق في حادث الخانكة تجتمع بوزير الداخلية والنائب العام

بدأت اللجنة البرلمانية الخاصة بنقص الحقائق حول الإحداث الطائفية التي وقعت في مركز الخانكة عملها أمس ، بعد ساعات من صدور قرار مجلس الشعب بنسكبتها . بناء على طلب الرئيس أنور السادات .
وقد اجتمع الدكتور جمال العطفى وكيل مجلس الشعب ورئيس اللجنة ، بالسيد ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية . كما اجتمع بالسيد محمد ماهر حسن النائب العام . واستمع من كل منهما الى تقرير مبسّط عن حادث الخانكة والمحاولات التي جرت لانفعال
فئة طائفية .

وقد طلبت اللجنة من اجتماعها الأول الذى عقده أمس ، تقارير مفصلة من النائب العام ووزارة الداخلية ، وأمين الاحاد الاشتراكي بمحافظة القليوبية عن الحادث . كما ناقشت اللجنة خطتها من الاستماع الى أقوال المسؤولين ورجال الأمن بالمنطقة ، وناقشت حدود مهمتها ، وأساليب عملها ، بما يكفل ألا يتداخل اختصاصها مع اختصاصات النيابة العامة ، وأن يتناول بحثها الجانب السياسى والاجتماعى بصفة خاصة .
كما طلبت اللجنة - التى تعتبر في حالة انعقاد دائم حتى تنتهى من عملها على وجه السرعة - بياناً بما وقع من حوادث مماثلة في الشهور الماضية .
وعلم مندوب « الأهرام » ان اللجنة ستنتقل الى مركز الخانكة بعد ان تطلع على التقارير التى طلبتها . □